مجلة المثنى للعلوم الزراعية المجلد (8) العدد(2) لسنة 2021
Al-Muthanna J. For Agric Sci. Print ISSN: 2226-4086 Online ISSN:2572-5149
DOI 10.52113/mjas04/8.2/11

مجلة المثنى للعلوم الزراعية
www.mjas.com

Sustainable agricultural development in Iraq after 2003 (Vision for the future)

***Wadhah Raheem Rahi, Hayder Talib Mousa, Miqdad Jasim Abed**
***Al-Muthanna University- College of Administration and Economics**

Article Info.
Received 2020 / 1 / 15
Accepted date 2020 / 2 /26
Keywords
Development, Sustainability the growth, Agriculture and Water Resources

Abstract

Sustainable development is based on the principle that the use of current economic resources in the future guarantees the rights of future generations, as the focus is not on the optimal use of resources, but depends mainly on the fair distribution of resources and the willingness to abandon present desires in order to give the economy and future generations the ability to cope with various shocks. The concept of sustainable agricultural development, which focused on the state of positive permanence in the agricultural sector and the provision of components for its progress and its role in supporting the economy as a leading sector for economic development, in a way that corrects the existing idea of many that (industrialization is the basis of development), that this focus on agriculture does not negate the importance of the industrial sector. Focusing on sustainable agricultural development achieves positive progress in support of food security and addressing various obstacles such as scarcity of water resources and a decrease in arable areas being the most important in addition to the development of livestock. The agricultural sector in Iraq suffered many difficulties that affected its contribution to the structure of the gross domestic product. It also suffered from severe neglect due to the rentier economy that depends on the mining sector without paying attention to the rest of the sectors.

Corresponding author: E-mail(*miqdadjasm2016@gmail.com*) Al- Muthanna University All rights reserved

التنمية الزراعية المستدامة في العراق بعد 2003 (رؤية مستقبلية)

***وضاح رحيم راهي حيدر طالب موسى مقداد جاسم عبد**
جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

تقوم التنمية المستدامة على مبدأ ان استخدام الموارد الاقتصادية الحالية مستقبلا يضمن حقوق الاجيال القادمة اذ لا يتم التركيز على الاستخدام الامثل للموارد بل يعتمد بالدرجة الاساس على عدالة توزيع الموارد والاستعداد للتخلي عن الرغبات الحاضرة بما يمنح الاقتصاد والاجيال المستقبلية القدرة على مواجهة مختلف الصدمات، ومن هنا انطلق مفهوم التنمية الزراعية المستدامة والذي ركز على حالة الديمومة الايجابية في القطاع الزراعي وتوفير مقومات تقدمه ودوره في دعم الاقتصاد كونه قطاعا قائدا للتنمية الاقتصادية بما يصحح الفكرة القائمة لدى الكثيرين ان (التصنيع اساس التنمية)، ان هذا التركيز على الزراعة لا يلغي اهمية قطاع الصناعة بل يعتبر داعما. ان التركيز على التنمية الزراعية المستدامة يحقق تقدما ايجابيا لدعم الامن الغذائي ومعالجة مختلف المعوقات مثل ندرة الموارد المائية وانخفاض المساحات الصالحة للزراعة كونها الاهم بالاضافة الى تنمية الثروة الحيوانية . عانى القطاع الزراعي في العراق صعوبات عديدة اثرت على مساهمته في هيكل الناتج المحلي الاجمالي كما عانى من الاهمال الشديد بسبب الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على قطاع التعدين دون الالتفات الى باقي القطاعات.

المقدمة:

بما ان التنمية المستدامة تعني بالدرجة الاساس ضمان حقوق الاجيال القادمة، فالتنمية الزراعية المستدامة لا بد وان تبنى من خلال مجموعة من التدابير والبرامج التي تحقق نمواً اقتصادياً شاملاً وتعالج في مقدمة ما تعالجه من مشاكل هي نقص الغذاء وتدعيم الامن الغذائي (Food security) الى جانب قدرة هذا الاقتصاد على امتصاص الاعداد الكبيرة من العاطلين الى جانب تقليل الاستيرادات الغذائية من الخارج حتى لا يتحول البلد بشكل كامل للنمط الاستهلاكي غير المجدي أذا ما أريد الرفع من معدلات النمو والتنمية ، ومن هذا المنطلق لا بد من وضع خطط متكاملة تأخذ في نظر الاعتبار ثالوث التنمية الزراعية (المياه ، التربة ، المناخ) بحيث ان التخطيط الزراعي يستند عليها في مختلف المراحل وبالأخص مشكلة المياه التي أخذت في الاونة الاخير حيزاً كبيراً على مستوى المناقشات الاقتصادية الدولية بمعنى اخر يعد تحقيق الامن المائي المنطلق الاول في طريق تحقيق التنمية الزراعية هذا من جانب ومن جانب اخر ضرورة توفير الدعم الكبير للبحث والتطوير الزراعي بما يمنح الاقتصاد التنافسية في مجال التصدير الزراعي . الا أن الزراعة في العراق اصطدمت بمجموعة من المعوقات المتداخلة والمتشابكة

وبالأخص بعد 2003 والتحول الكبير على مستوى النظام السياسي وتأثير ذلك على مستوى السياسات الاقتصادية والانتقال من المركزية في التخطيط الى التوجهات الدولية للتحول الى اقتصاد السوق ، ألان هذا التحول لم يدعم الزراعة بصورة صحيحة نتيجة الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي بنسبة وصلت الى 98% وهو ما خلق أعتمادية كبيرة جداً كمصدر لتمويل الموازنة العامة واهمال قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها القطاع الزراعي ، ولم تخرج الخطط الموضوعة من أطار التنظير الاقتصادي الى واقع التطبيق الفعلي ، لذا جاء البحث ليعرض واقع القطاع الزراعي وما تعرض له من عقبات مختلفة في ثلاث مباحث الاول تناول مفهوم التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها وجاء الثاني ليعرض الواقع الزراعي بشكل مفصل وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية الزراعية وبالأساس مساهمة الزراعة ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي GDP فيما تناول المبحث الثالث التحليل القياسي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة .

اهمية البحث:

ينطلق البحث من الاهمية الكبيرة للزراعة ودورها الحيوي فى دعم مختلف المجالات مثل الامن الغذائي ودعم عمليتي النمو والتنمية ودورها في توفير مختلف المواد الاولية ولذلك لا بد للزراعة في العراق ان تقوم على تحقيق القدر الاكبر ان لم يكن الاكتفاء الذاتي في المصادر الغذائية الاساسية من مختلف المحاصيل ، الى جانب التركيز على خلق فرص عمل للاعداد الكبيرة من العاطلين وخصوصاً ان العراق يتمتع بكافة المقومات اللازمة لتحقيق ذلك.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من أن العراق على الرغم من انه يعد بلداً تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لأنجاح التنمية الزراعية الشاملة ألا ان الواقع والمقومات المتوفرة يتضاربان بشكل كبير من حيث تحول العراق لمستورد لمعظم المواد الغذائية الزراعية مما تسبب في اهمال الكثير من الاراضي الصالحة للزراعة وانعكاس ذلك على انخفاض اهمية الزراعة ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي GDP.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تحقيق الاستدامة الزراعية اساساً لتوفير المتطلبات الغذائية ودعماً لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها التجارة الخارجية يشترط تبني سياسات هادفة الى الاستفادة من الامكانيات الزراعية الكبيرة الفعلية المتوافرة في البلد بتطبيق احدث الإمكانات الزراعية الحديثة على المستوى العالمي وبما يضع القطاع الزراعي في المكان الصحيح ضمن الهيكل الانتاجي في الاقتصاد.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

التعريف بمفهوم واهمية التنمية الزراعية المستدامة ودورها الفاعل في دعم النمو والتنمية.

عرض شامل للواقع الزراعي في العراق و ما تعرض له من عقبات.

الوقوف على دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي المتحقق خلال بعد 2003 وذلك لخصوصية هذ المدة وما شهدته من تغييرات وذلك لغرض بناء رؤية مستقبلية من خلال ما توصل اليه البحث من نتائج بناء على المعلومات المتوافرة وتحليلها بأحدث البرامج الاحصائية وبما يتوافق مع فرضية البحث .

المبحث الاول

التنمية الزراعية المستدامة

أولاً : مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

تعد التنمية الزراعية القاعدة او الخطوة الاولى في طريق بناء التنمية الشاملة فهي تعد الرافد الاساسي لمختلف الصناعات بما تنتجه من مواد اولية وغذائية ، ولا يمكن تصور اي اقتصاد تتوافر فيه مقومات النجاح بدون وجود تقدم واضح في المجال الزراعي ، و لا تقتصر اهمية الزراعة في هذه المجالات فقط بل تمتد اهميتها الكبيرة الى توفير فرص عمل كبيرة نظراً لقدرتها الاستيعابية الكبيرة ، لذلك لا بد من التركيز على دعم وتنمية هذا القطاع بمختلف الامكانات واسباب الازمة لتنميته لفترات زمنية طويلة ، وانطلاقاً من هذه الاهمية الكبرى برزت تعاريف عديدة للتنمية الزراعية المستدامة ، فقد عرفتها منظمة FAO العالمية عام 1988 الادارة والصيانة الفاعلة للموارد الطبيعية والانسانية الحيوية بما فيها المؤسسات القائمة على ادارتها والمتطلبات التقنية والانسانية المستقبلية اي ان تعمل مختلف الاستراتيجيات على صيانة الموارد اللازمة لتحقيق هذه التنمية كالمياه والارض

والموارد النباتية والحيوانية وحتى تكون مقبولة اقتصادياً وتقنيا داخل المجتمع (الاشرم، 2010). كما عرفت التنمية الزراعية المستدامة بأنها(عملية أيجاد او بناء الاجواء والظروف المتوافقة مع الاحتياجات الزراعية ويتم ذلك من خلال توفير الامكانات الزراعية كالتراكم المعرفي والتكنولوجي فضلاً عن الكفاءة في توزيع المدخلات الزراعية بما يضمن مخرجات زراعية جيدة (Jean, 2006)، وهنالك تعريف اخر للتنمية الزراعية المستدامة يرتكز على ثلاث محاور اساسية يمثل جوهرها(زغيب،2009).

أولاً: انها تنمية ترتكز على تحقيق الامثلية في استخدام مختلف الموارد الزراعية.

تحقيق النتائج الايجابية من مختلف البرامج والاستثمارات الزراعية (الحصول على افضل النتائج الممكنة بأقل التكاليف). تحقيق السلامة البيئية وعدم ترك اي اضرار ناجمة عن التنمية الزراعية .

نستنتج من المفاهيم المعروضة اعلاه عن جوهر التنمية الزراعية المستدامة هو ان لتنمية الزراعية المستدامة مفهوماً اوسع واشمل لا يقتصر على تلبية الاحتياجات الزراعية من مواد وتكنولوجياً وغيرها من المتطلبات المادية بل تتجاوزها الى محاولة التحسين على المستوى المعاشي للإنسان الريفي من الجميع من جميع النواحي التعليمية والصحية ومعالجة ما يتعرض له ابناء الريف من مختلف المشاكل اي ان الزراعة ليست مجرد أداة تنموية لتحقيق النمو والتنمية بل هي طريقة عيش لمختلف المزارعين اي انها تقوم في جزء منها على تلبية احتياجاتهم ، بمعنى اخر يكون للتنمية الزراعية مفهوماً شمولياً يقوم على بناء الانسان بأعتباره هدف التنمية وغايتها وذلك بتطوير امكاناته الثقافية والاجتماعية ، وبناء على هذا تعد التنمية عملاً ارادياً لا تلقائيا من حيث احتياجاتها الكبيرة و المبنية على مختلف البرامج و الانظمة(رسن،2008) .

ثانياً: أهداف التنمية الزراعية المستدامة ودورها في العملية التنموية:

تعد التنمية الزراعية المستدامة من اهم الانظمة والعلميات التي تستخدم فيها شتى الطرق العلمية فيما يتعلق بكميات المياه المستخدمة ونوعية البذور وطرق الحرث والري الحديثة ويتم ذلك باستخدام العديد من التقنيات الحديثة المستخدمة على المستوى العالمي والهادفة الى زيادة الانتاجية الزراعية والحفاظ على خصوبة الارض وعدم تعرضها للانجراف او الاندثار وتطبيق اهم النتائج التي تتوصل لها وحدات البحث والتطوير في المجال الزراعي ، فعلى سبيل المثال عندما يتم زراعة العديد من المحاصيل فأن ذلك يؤدي الى زيادة خصوبتها والتقليل من تعرضها لمختلف الآفات كما أن زراعة المحاصيل المقاومة للأمراض يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية كبيرة اهمها جودة التربة بالإضافة الى ما تحققه نظم الري الحديثة من نتائج (حسين ،2017) .أن أهم ما نريد التوصل له هنا هو ان التطبيق الصحيح للوسائل الزراعية والمرتكزة على أسس علمية يكون له أثر بالغ الاهمية على معدلات النمو والتنمية وعلى الجوانب الاخرى في المجتمع (المعاشية ، الغذائية ، البطالة) فالتنمية الزراعية جزء لا يتجزأ من مجمل العملية التنموية ان لم يكن اهمها في بعض البلدان وخصوصاً البلدان النامية ذات الاستهلاك الواسع من السلع الغذائية المستوردة ، لذلك فيجب ان يكون هنالك ربط بين ما يتم التخطيط له وما يتم تنفيذه وضرورة أن تحقق العملية التنموية في المجال الزراعي النتائج أدناه والتي تمثل في جوهرها اهداف التنمية الزراعية المستدامة.

التعبير وبشكل دقيق عن درجة مساهمة الزراعة في توفير اهم المحاصيل وتقليل الاعتمادية على الخارج حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي في بعض منها ومساهمتها في القضاء على نقص الاغذية.

المقارنة بين درجة مساهمة الزراعة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي GDP بين العام السابق والحالي وذلك لبيان الاهمية النسبية وحتى يكون النمو ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي نمواً حقيقيا. درجة استيعاب المشاريع الاستثمارية الزراعية للأيدي العاملة ومساهمتها في حل مشكلة البطالة من خلال بيان درجة العاملين ونسبتها من اجمالي القوة العاملة في البلد ومقارنتها ببقية القطاعات حتى يعطي صورة واضحة ومعبرة ليس عن طبيعة القطاع الزراعي وحسب بل عن الاقتصاد ككل ودرجة النمو المتحقق. أن استخدام المدخلات المحلية يساهم بدرجة كبيرة في دعم الاقتصاد المحلي وانعكاس ذلك على دعم الهيكل السلعي للصادرات مما يكسب الميزان التجاري للبلد التنافسية في ظل التعدد السلعي على المستوى العالمي اضافة الى دعم العملة المحلية للبلد(بدر الدين، 2014) .

ثالثاً :- الركائز الاساسية للتنمية الزراعية المستدامة:

للتنمية الزراعية المستدامة العديد من المقومات او الركائز الضرورية الواجب توافرها لنجاح العملية التنموية في هذا المجال وتختلف من حيث درجة الاهمية الا ان ذلك يتطلب تكاملها على المستوى الكلي ، واهم هذه الركائز هي:

الاراضي الصالحة للزراعة

ويعد حجم الاراضي الصالحة للزراعة العنصر الاساس من حيث الاهمية لدوره المهم والفعال في تحقيق تنوع المحاصيل المزروعة من جهة والكميات الاكبر من المحاصيل من ناحية اخرى ، الا أن توافر المساحة الصالحة للزراعة ليست كافية لوحدها لنجاح التنمية الزراعية فألى جانب ذلك ينبغي التركيز على نوعية الارض الزراعية من حيث خصوبة التربة ودرجة ملوحتها مما يصعب على المستثمر الزراعي زراعة محاصيل متنوعة قد يكون السوق في امس الحاجة اليها ، مما يدفع بالقائمين الى زراعة محاصيل مقاومة للملوحة وذات قدرة على العيش في ظروف بيئية افضل وذلك لأنعاش التربة وزيادة خصوبتها مستقبلاً ، فالارض الخصبة تعد العنصر الانتاجي الاهم في الزراعة ومن ثم تحقيق الدعم لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني .

الموارد المائية

يعد المورد المائي عاملاً مكملاً لحجم الاراضي الزراعية في العملية الزراعية وبجميع اشكاله السطحية من الانهر ومنها ما هو مخزون في باطن الارض من المياه الجوفية ، لذا فان ضمان الكميات المائية للازمة ليست فقط للزراعة لكن للاستعمال البشري ايضا يقوم على عاملين مهمين هما :

1. بناء نظام مائي متكامل من السدود والخزانات لاستغلال مياه الامطار بالإضافة الى حفر الابار وقنوات الري المتعددة والمياه الجوفية تنظيم السياسة المائية مع دول الجوار وذلك لكون بعض الانهر الحيوية تمر في اكثر من دولة مما يؤدي في الكثير من الحالات الى استئثار الدول بالمياه وحرمان الاخرى مما يسبب ازمات انسانية وزراعية مما يشكل نقطة بالغة الاهمية ينبغي إعطاءها تركيزاً اكبر.
2. تنظيم الكميات المائية المستخدمة وذلك لتجنب حالات الهدر والتبذير، فشحة المياه وسوء استخدامها يعتبر خطراً متناميا على التنمية على صحة الانسان ورفاهيته ,

مما تقدم اعلاه يتبين لنا ان اهم التوجهات في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة هي الاهتمام بالعنصر المائي كونه محدداً اساسيا ويتحقق هذا الاهتمام بالوصول الى أعلى مستوى من كفاءة الاستخدام بتوظيف أحدث التقنيات في مجال استخدام وادارة الموارد المائية الى جانب التركيز على نشر ثقافة الترشيد في هذا المجال .

البحث والتطوير:

ينبغي هنا ضرورة أنشاء وحدات للبحث والتطوير متخصصة بأعداد الدراسات والتوصيات المختلفة والملزمة المتعلقة بجميع المجالات الانتاجية الزراعية ما يتعلق منها بنوعية البذور المستخدمة والعمل على تحسين النوعيات المتعددة منها الى جانب التقنية الزراعية المستخدمة ومدى ملائمتها لحجم ونوعية الانتاجية بالإضافة الى العمل على ايجاد وسائل ري تتجنب بالمقام الاول الهدر والتبذير في الحصص المائية ، فإيجاد وحدات بحث وتطوير كفؤة على مستوى الوحدة الزراعية يعمل على تحقيق افضل النتائج بأقل التكاليف فنماذج النمو الحديثة وبالأخص (نماذج النمو الداخلي(Endogenous Growth models) قد اكدت بشكل كبير على الدور المهم والفعال لهذه الوحدات في تحقيق النمو الاقتصادي من حيث دورها في تحقيق التراكم الكبير في رأس المال البشري والمادي. فالزراعة القائمة على تطبيق احدث الاساليب العلمية تحقق نتائج أكثر ايجاباً في سبيل تحقيق النمو الزراعي والامن الغذائي للفرد والمجتمع وانعكاس ذلك على معدلات النمو الحقيقية لمعدلات الناتج المحلي الاجمالي ورفع نسبة الزراعة ضمن القطاعات المكونة له .

المبحث الثاني

التنمية الزراعية المستدامة في العراق:

نستعرض في هذا المبحث الواقع التنموي الزراعي في العراق من خلال القاء الضوء على كافة المقومات الزراعية الفعلية (الركائز الاساسية للتنمية الزراعية المستدامة) والتي تمثل في نفس الوقت الصعوبات التي تواجهها الزراعة في العراق وذلك من أجل بناء رؤية مستقبلية واضحة للتنمية الزراعية المستدامة وهذا الواقع يتبين لنا من خلال النقاط أدناه:

أولاً: الاراضي الزراعية:

نسبة (26.1%) من مجموع الاراضي الكلية في العراق الا ان نسبة المستغل من الاراض الصالحة للزراعة لا يتجاوز 31% (دهش ، 2008) ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمساحة الزراعية الكلية مما يدل على الاهمال الكبير الذي يتعرض له القطاع الزراعي منذ فترات زمنية طويلة في ظل ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده بنسب كبيرة جداً على ايرادات القطاع النفطي ، فهذا الوضع يعد مؤشراً واضحاً على ان المشكلة الاساسية فيما يخص الزراعة في العراق ليست مشكلة توافر الاراضي بقدر ماهي في الاساس مشكلة ضعف واهمال في السياسة الزراعية ، فضلا عن المشكلة الاساسية التي تعاني منها الاراض الزراعية وهي ملوحة التربة حيث تشير الارقام والاحصائيات الى ان نسبة 75% من الاراضي المروية تعاني من الملوحة والذي من شأنه ان يزيد من نسبة الاراض المتصحرة التي تبلغ 167 الف كم^2، وذلك نتيجة لطرق الري الخاطئة من قبل المزارعين مما يؤدي الى تشبع التربة بالمياه وزيادة نسبة الاملاح(ابراهيم ،2017) .

أما بالنسبة للمساحات المزروعة فعلياً فأن محاصيل الحبوب تشكل النسبة الاكبر منها بنسب وصلت الى 88% من اجمالي المساحات المزروعة تليها محاصيل مجموعة الخضر والدرنية ثم الصناعية والزيتية ومن ثم العلفية والبقولية (العكيلي ، 2012). أن ما يؤثر على الانتاجية الزراعية في العراق لا يتعلق فقط بما ذكر اعلاه من مشاكل التربة والسياسات بل يعد ذلك جزءً من كل ضخم للغاية من المشاكل التي سنذكرها ادناه والتي أخذ كل واحد منها مأخذه من القطاع الزراعي وترك سماته السلبية على الانتاج الكلي للزراعة العراقية .

ثانياً: المصادر المائية :-

يعتمد العراق بشكل كبير جداً على المياه الواردة من نهري دجلة الفرات وعلى الرغم من اهمية هذين الرافدين ودورهما الكبير في التنمية الزراعية وامتلاك العراق 54% من مساحة نهر دجلة و 47% من مساحة نهر الفرات الا ان كميات المياه الواردة شهدت انخفاضاً كبيرا وذلك بسبب السياسة المائية للبلدان المجاورة وبالأخص السياسة التركية وبناءها (57) سداً على نهر الفرات وجراء ذلك يبلغ معدل التصريف الفعلي 150 متر مكعب في الثانية في حين أن المعدل والذي كان مقررا هو (500) متر مكعب في الثانية بالإضافة الى ما تحتجزه سوريا من المياه العراقية (حسين ،2017) ، فهذه السياسات تحتجز كميات كبيرة من المياه الضرورية ليس فقط للزراعة ولكن كمصدر للشرب ونلاحظ ذلك بوضوح من خلال الجدول (1).

أذ نلاحظ من التذبذب الواضح في الكميات المائية الواردة سنوياً لنهري دجلة والفرات وتأثير السياسات المائية للبلدان المجاورة على تذبذبها سنويا مما لا يتناسب والاحتياجات الزراعية وانسحاب الاثار السلبية لذلك على الواقع الغذائي في البلد وبالتالي ارتفاع حجم السلع الزراعية و المواد الغذائية المستوردة الناجم عن الضعف الواضح في المنظمة الزراعي ككل ، ويضاف الى هذه السياسات المائية نسب التلوث العالية في المياه العراقية وارتفاع نسب ملوحتها وبالتالي عدم صلاحية كميات منها للإنتاج الزراعي بالإضافة الى استخدام طرق الري التقليدية مما يتسبب في هدر الكثير من الكميات المائية .

وهنالك مصادر أخرى للموارد المائية في العراق وهي مياه الامطار المتساقطة والمياه الجوفية ، فبالنسبة لمياه الامطار فهي تعد مصدراً اخر للمياه في المنطقة الشمالية من البلد في حين لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير الا بما نسبته 15% من الاراضي الزراعية في المناطق الجنوبية وذلك للتذبذب الواضح في معدلات التساقط ، أما بالنسبة للمياه الجوفية فبدأت معدلاها بالانخفاض من (7) مليار م^3 سنوياً عام 2010 الى (4) مليار م^3 سنوياً الى عام 2015 ويعود هذا الانخفاض الى عدة عوامل هي ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر والاعتماد الكبير على هذا المصدر مما أدى الى الاستهلاك الواسع للخزين المتوفر(حسين ،2017).

نستنتج مما ورد اعلاه انه لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على مياه الامطار والمياه الجوفية في ظل التقلب الواضح في معدلاتها وبالتالي جعل الزراعة رهنا بهذا التقلب مما يجعلنا امام حقيقة واضحة لا جدال فيها وهي أن مياه نهري دجلة والفرات هي المصادر الاساسية للزراعة مما يحتم على الحكومة الى بذل جهود سياسة اكبر في سبيل تحسين السياسة المائية مع دول الجوار وبالأخص تركيا من اجل زيادة الاطلاقات المائية وللحيول دون الدخول في أزمة مياه حادة للزراعة ولأفراد المجتمع على حد سواء.

جدول (1): كميات المياه الواردة سنويا لنهري دجلة والفرات خلال المدة 2003-2015

السنة المائية	نهر دجلة (مليار م3 / سنة)	نهر الفرات (مليار م3 / سنة)	المجموع (مليار م3 / سنة)
2003-2004	45.51	20.54	66.05
2004-2005	38.1	17.57	55.67
2005-2006	44.6	20.6	65.2
2006-2007	39.86	19.33	59.19
2007-2008	20.37	14.7	35.07
2008-2009	47.69	19.32	67.01
2009-2010	33	14.6	47.6
2010-2011	28.7	20.5	49.2
2011-2012	40.6	15.2	55.8
2012-2013	27.2	8.02	35.22
2013-2014	39.6	15.5	55.1
2014-2015	24.33	13.16	37.49

حسين وآخرون، 2019.

ثالثاً: المكننة الزراعية:

أن الانخفاض الكبير في الانتاج الزراعي في العراقي يعود في جزء كبير منه الى استخدام وسائل الانتاج التقليدية وبالتالي بطء كبير في العلمية الانتاجية ، ورغم المحاولات والجهود المبذولة في مختلف الفترات الا أن الزراعة العراقية بقيت في عزلة عن التطور والابداع لعقود متتالية ولم تواكب التطورات العالمية ، وعلى الرغم من وجود مراكز زراعية متخصصة في العراق تتناول اعداد دراسات ليس عن المكننة الزراعية فحسب بل حتى عن نوعية البذور الواجب أستخادمها ألا انها لم تكن فعالة بشكل كامل ولم يكتب لها النجاح بشكل كبير خصوصاً بعد 2003 والاعتماد الكبير على الواردات الزراعية من الخارج مما عرض الزراعة لأهمال شديد بحيث لم تتجاوز في أفضل الاعوام 5% كنسبة مساهمة ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، فالمكننة الزراعية في العراق شهدت فجوة كبيرة بين الاعداد المستخدمة فعلياً وبين معدلات الحاجة الفعلية للأرض الزراعية (ويتم تقدير الحاجة الفعلية وفقا لمعدل الاستخدام العالمي ومساحة الارض الزراعية العراقية بحيث يجري تخصيص ساحبة لكل 220 دونم وحاصدة لكل 1300 دونم) .ويوضح لنا الجدول (2) الاعداد المتوافرة للمكائن الزراعية والحاجة الفعلية منها وذلك لغرض الوقوف على الحاجة الفعلية للأرض الزراعية مقدار الفجوة القائمة في المكننة الزراعية.

جدول(2): أعداد المكائن الزراعية (الساحبات والحاصدات) للمدة 2011-2015 والحاجة الفعلية منها.

نوع المكائن	معدل المدة 2011-2015	الحاجة الفعلية	الفجوة
الساحبات	63480	118620	55140
الحاصدات	4671	8829	4158

خلف، 2015.

فيما يخص أعداد المضخات فسبب عدم ذكرها هو أن اخر احصائية رسمية كانت لحد عام 2001 حيث بلغ فيها عدد المضخات 134543 مضخة . للمزيد انظر المجموعة الاحصائية في العراق لعام 2017. يلاحظ من الجدول مقدار الفجوة الكبيرة في المكائن المستخدمة وانعكاس ذلك في القصور الواضح في الانتاج الزراعي خصوصا وان المكائن المستخدمة

فعلياً تتعرض للاندثار خلال فترات ليست بالطويلة مما يؤثر على الاعداد المتوافرة مما يؤدي الى اختلال بين المكانة الواحدة سواء كانت (ساحبة، حاصدة او حتى مضخة) وبين الدونم الواحد.

رابعاً :- الاسمدة ومكافحة الآفات الزراعية:

تشكل الاسمدة والمخصبات بتعدد انواعها عاملاً مهماً في رفع انتاجية الارض الزراعية وفي العراق فأن هذه الاسمدة والمخصبات لا تكفي لسد حاجة الارض الزراعية وخصوصاً بعد 2003 حيث ان الاسمدة والمخصبات المتوفرة لا تسد أكثر من 20 % من حاجة الارض الزراعية وبالأخص في ظل ارتفاع أسعار الاسمدة من 60 الف دينار عام 2002 الى 600 الف دينار عام 2007 فيما يخص سماد اليوريا و100 الف دينار للسماد المركب(خلف، 2011) ، فأرتفاع الاسعار لمختلف انواع الاسمدة ينعكس في ارتفاع التكاليف الزراعية والاتجاه الى السلع المستوردة من الخارج وبالتالي غياب الدعم الحكومي للصناعة الوطنية ، ويتضح ذلك في انخفاض الكميات الاسمدة المجهزة للمزارعين من 550342 الف طن عام 2011 الى 238868 الف طن عام 2017(المجموعة الاحصائية السنوية،2017)، أن هذا الانخفاض يشكل فجوة في الحاجة المحلية من الاسمدة خصوصاً وان الجزء الاكبر من الاسمدة مستوردة من قبل القطاع الخاص. أما بالنسبة لمكافحة الآفات الزراعية فنلاحظ وبوضوح من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن مساحة الاراضي المكافحة على الرغم من ارتفاعها من 3748 الف دونم عام 2003 الى 5248 الف دونم عام 2014 الا انها لا تشكل الا ما نسبته 38% من الاراض المزروعة فعلا مما يترك فجوة كبيرة تشكل 62 % من الاراض المزروعة واتسعت فجوة الاراض المكافحة من الافات تدريجياً حيث انخفضت مساحة هذه الاراضي الى 1686 الف دونم عام 2017(المجاميع الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة). نستنتج مما ورد أن هنالك عوامل عديدة ساهمت في تفاقم الاثار السلبية للنقص الواضح والحاد في كل من (الاسمدة والاراضي المكافحة من الآفات) وهي غياب الدور الحكومي وعدم توفير دعم كافي للقطاع الزراعي حتى يتمكن من لعب دوره المحوري كداعم للصناعة الوطنية بحيث اصبح البلد مستهلكاً لا منتجاً للعديد من السلع الغذائية الا فيما يخص انواع معينة من الحبوب وخصوصا محصول الشعير ولكن يقابله نقص كبير في بقية المنتجات فهذا الوضع يجعل اتجاه المستهلك صوب السلع الاجنبية نتيجة ارتفاع الاسعار المحلية.

خامساً: متوسط القوى العاملة الزراعية الى اجمالي العاملين في العراق:

على الرغم من قدرة القطاع الزراعي في اي بلد من بلدان العالم على توفير فرص العمل الأ ان نسبة مساهمة الزراعة العراقية ضمن مجمل العاملين في العراق لا تتعدى في احسن احوالها نسبة 22% وكما هو موضح في جدول من أجمالي متوسط العاملين الكلي وذلك لا يعود نتيجة القصور الحقيقي في قدرة الزراعة على توفير فرص العمل بل يعود أساسا الى ما فرضته التغييرات السياسية من اهمال متعمد في ظل الاعتمادية الكبيرة على المصدر النفطي وارتفاع الاستيرادات الغذائية من الخارج وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وخصوصا الاسمدة (كما ذكرنا سابقا) الى جانب ما فرضته الازمة المائية مع دول الجوار ففي ظل هذا الاهمال أتجهت أعداد كبيرة من المزارعين للعمل في القطاع الخدمي الذي ارتفعت نسبة استيعابه للعمال الكلية الى اكثر من 59% عام 2016 في ظل اتجاه اغلبية افراد البلد الى الوظائف في القطاع الخدمي سواء العام او الخاص عدم وجود سياسات استثمارية فعلية تتصف بالجدية في التطبيق من قبل القائمين على الرغم من وجود خطط التنمية القومية الأ أنها لم تحقق اي نتائج للضعف الواضح والكبير في التطبيق وهذا أنعكس سلباً على ما يحققه القطاع الزراعي من قيمة مضافة وبالتالي أنحفاض مساهمته ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي وكما سنوضح لاحقا.

جدول (3) متوسط العاملين في القطاع الزراعي ونسبتهم الى متوسط اجمالي العاملين في العراق (ألف عامل).

المدة	متوسط العاملين في القطاع الزراعي	متوسط العاملين في العراق	نسبة العاملين في الزراعة الى اجمالي العاملين الكلي%
2003-2007	1415.2	6725	21%

2008-2012	1872.8	8418.4	22%
2013-2016	1971	9763.25	20%

سادساً: القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في العراق:

تحتل الزراعة بمختلف جوانبها موقعا متميزاً بالغ الأهمية ضمن هيكل الناتج المحلي الاجماليGDP في أي بلد في العالم وذلك لما تمارسه من دور قيادي في عملية النمو الاقتصادي سواء عن طريق توفير المواد الاولية او كموفر رئيس للغذاء واي تغير في معطيات هذا الدور يتضح جليا ضمن هيكل المساهمة النسبية لا جمالي الناتج المحلي ، فالزراعة في العراق وخصوصا في المدة بعد 2003 وسبب تركيزنا على هذه المدة هو لخصوصيتها و ما حملته من امكانات كبيرة للتغيير لا سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق منذ مطلع تسعينات القرن الماضي والارتفاع الكبير في القدرة التصديرية للمورد النفطي ، فهذه الظروف لم تستغل بصورتها الصحيحة لتعديل المسار الزراعي من خلال أيجاد سياسات زراعية فاعلة بل كان الركون الى الموارد المالية النفطية السمة الابرز حتى وقتنا الحاضر بصورة أكسبت الاقتصاد العراقي صفة الاحادية وجعلته رهنا لتقلبات الاسعار العالمية الى جانب ارتفاع الاستيرادات الزراعية وغياب الدعم الواضح للمنتج الزراعي الوطني الى جانب ما تعرض له القطاع الزراعي من ظروف حدت من قدرته على التطور وحلحلة المشاكل التي يعيشها (وهو ما تعرضنا له في الفقرات السابقة من البحث) كل ذلك أثر على نسبة مساهمة الزراعة ضمن هيكل الـــ GDP التي بلغت 7.01% عام 2005 وكما هو موضح في جدول (4) انخفضت هذه النسبة لتبلغ 3.68% عام 2012 و 3.05% عام 2016.

يتضح لنا من الجدول أدناه الواقع الزراعي وما حققته الطاقة الانتاجية الزراعية من مساهمة منخفضة نتيجة الظروف التي تعرضت لها، فالتنمية الزراعية المستدامة يجب ان تحتل موقعا بارزا ضمن اولويات السياسة الاقتصادية حتى يشكل التطور الزراعي دفعة قوية في المسار التنموي ويمارس دوره في توفير فرص العمل وامتصاص الاعداد الكبيرة من العاطلين الى جانب تحقيق الهدف الابرز وهو تنويع مصادر الناتج والهروب من فخ الريعية للمورد النفطي كما يتضح الواقع الزراعي أيضا عند مقارنته مع الناتج المحلي من الشكل البياني (1) والذي تتجلى من خلاله الصورة الكاملة للواقع الزراعي وما عايشه من صعوبات

جدول(4): المساهمة النسبية للناتج الزراعي في العراق ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار أساس 2007) للمدة 2003-2016

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	مساهمة الناتج الزراعي ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي%
2003	66720097.9	4718909.9	7.07
2004	102235040.7	5546198.2	5.42
2005	103973179.6	7286558.3	7.01
2006	109843734.7	7597524.8	6.92
2007	111961230.2	5494212.4	4.91
2008	121727933.4	4730388.9	3.89
2009	125457241.2	4898773.2	3.90
2010	133436973.6	5560828.4	4.17
2011	143566477.0	6465656.3	4.50
2012	163513290.1	6019561.4	3.68
2013	175683380.1	7459173.9	4.25
2014	175865175.6	7309016.0	4.16

2015	183180643.1	3707519.2	2.02
2016	194118499.9	5916172.8	3.05

المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على : وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، للمدة 2000-2016 .

شكل رقم (1) مساهمة الناتج الزراعي ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2016

نستخلص مما ورد سابقاً أن التنمية الزراعية في العراق قد كانت من صعوبات عديد كانت في مجملها خاضعة للتقلبات السياسية التي تعرض لها البلد خلال فترات متلاحقة مما كان له عظيم الاثر في تراجع المساهمة الزراعية ضمن الهيكل الانتاجي في ظل الهيمنة الريعية للنفط مما حال دون ايجاد سياسات فاعلة تخلق تنمية زراعية مستدامة بصورة تبني قطاعاً متقدما يوفر كبيرا للطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني مما خلق جملة من المشاكل منها:

الاعتمادية الكبيرة على الاستيرادات الخارجية للمواد الغذائية .

أعداد كبيرة من العاطلين في المجال الزراعي .

أصبحت السياسة العامة للحكومات المتعاقبة ليست سياسة دعم او استثمار بل يمكن القول بأنها سياسة توظيف او سياسة استهلاكية للإيرادات النفطية .

الارتفاع الكبير في اسعار المدخلات الزراعية وبالأخص الاسمدة .

الى جانب ما ورد اعلاه فالقطاع الزراعي يعد المساهم الاكبر في سد العجز الحاصل في الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي ، فالصعوبات التي تعرضت لها الزراعة العراقية يمكن القول عنها أنها من الممكن حلها بالخيارات السياسية وتأتي في مقدمة هذه المشاكل المشكلة المائية مع دول الجوار وضرورة العمل على زيادة الاطلاقات المائية ، والعمل على بناء سياسة استثمار زراعية جاذبة للمستثمر الزراعي فالعائق الاساسي في العراق ليس عائق موارد فحسب بل هو عائق التخطيط والتنفيذ الصحيحين بالمقام الاول.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1) أن الانخفاض الواضح في مساحة الاراضي الزراعية في العراق أنما يعكس في حقيقة الامر التردي الواضح في القطاع الزراعي وما يواجهه من صعوبات من حيث كون المساحات المستغلة فعلياً لا تتعدى 31% من أجمالي الاراضي الصالحة، مما أثر وبشكل واضح على الطاقة الانتاجية الزراعية وعدم قدرتها في تلبية الطلب المتزايد للسوق المحلي مما وجه الطلب نحو الخارج وازدياد الاستيرادات الزراعية بشكل كبير لتلبية الحاجة الغذائية على وجه الخصوص كونه اكثر الحاجات الحاحاً.

2) التأثير الكبير والواضح للأزمة المائية وبالاخص مع الجانب التركي وضعف الاطلاقات المائية مما شكل عائقاً كبيرا امام تحقيق التنمية المستدامة ، كما ان الازمة المائية لها جانب أخر وهي سوء الادارة لمختلف الموارد المائية من مياه الامطار والمياه الجوفية وعدم أنشاء السدود والخزانات بالإضافة الى طرق الري المستخدمة كل هذه الاسباب ادت الى الهدر الكبير في الموارد المائية وضياعها في غير اوجهها الصحيحة.

3) الفجوة الكبيرة في الحاجة الفعلية من المكائن والمعدات الزراعية مما تركه أثرا في ارتفاع التكاليف الزراعية وفي نفس الوقت تعرض العديد من المكائن المستخدمة للأندثار وعدم عملها بطاقات انتاجية تلبي حاجة الارض الز راعية.

4) تسبب الارتفاع الكبير في أسعار الاسمدة والمخصبات الى نتائج عدة اهمها ارتفاع الاستيرادات بشكل كبير كون السلعة المستورة ارخص من المنتج المحلي نظرا لتحمل المزارع المحلي للتكاليف الكبيرة وانعكاس ذلك على سعر السلعة الزراعية.

5) غياب الدعم الحكومي وما تعرضت له الزراعة العراقية من صعوبات وازمات متلاحقة الى انخفاض اعداد العاملين ضمن القطاع الزراعي كون السياسة الاقتصادية في العراق بعد 2003 لا تعكس توجهاً استثماريا في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بل يمكن القول عنها انها سياسة توظيف غير منتجة في انتشار البطالة المقنعة.

6) تسببت الاوضاع المتردية وعدم وجود الرؤية الاقتصادية الواضحة من قبل القائمين على القطاع الزراعي الى ضعف المساهمة الزراعية ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي بحيث لم تتعدى في احسن سنواتها 4% على الرغم من التدفقات المالية الكبيرة والموازنات المرتفعة الا ان سوء الادارة والهدر المالي تسبب في عدم تحقيق الجدية في تحقيق النتائج المرجوة بحيث أصبحت السياسات في جوهرها مجرد سياسات نظرية بدون اي تطبيق عملي على ارض الواقع.

التوصيات:

تمثل التوصيات الرؤية المستقبلية التي سببتها المشاكل(الاستنتاجات) التي تم مناقشتها في سبيل الوصول الى حلول تزيد من مساهمة القطاع الزراعي ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي وتخلق حالة من التنوع في مصادر الناتج بالإضافة لمنح الزراعة العراقية التنافسية على المستوى الدولي وهذه التوصيات تمثلت بالاتي:

أولاً: السعي الى زيادة مساحة الاراضي الزراعية المستغلة من خلال :

1) المسح الميداني الكامل لغرض التحديد الفعلي لمساحة الأراضي الزراعية كون الكثير من هذه الاراضي تم بيعها كوحدات سكنية من قبل الفلاحين.
2) أن بناء سياسة استثمارية زراعية مستندة في ذلك على الدعم والحماية القانونيتين سواء كان هذا الاستثمار محلياً او أجنبيا أو أن يكون الاستثمار مشتركا يساعد في توسيع مساحة الاراضي المستغلة ، بسبب الإهمال الكبير لمساحات واسعة من هذه الاراضي في ظل ارتفاع حجم الاستيرادات لأغلبية المحاصيل الزراعية يضاف لها غياب المفهوم الصحيح للاستثمار الشامل لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني كون الواقع الاستثماري بعد 2003 أقتصر على إقامة الوحدات التجارية و المصانع لا ترتقي الى مستوى الطموح ولا تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.
3) وضع الية صحيحة لمنح القروض الزراعية للفلاحين يساعد على توسيع المساحة الزراعية شرط الرقابة الحكومية للمراحل الانتاجية من خلال لجان مختصة تخصص لنفس العرض أعلاه ، وفي نفس لا يجب أن يقتصر الدعم على الاهمية النظرية للقرض بل يجب أن يكون القرض مجديا من حيث كبر المساحة المستثمرة ونوعية المحاصيل المزروعة ومدى أهميتها بحيث تساهم في تقليل الاستيرادات ودعم الاقتصاد.

ثانياً: الخروج من الازمة المائية او التقليل من أثارها السلبية للحدود الدنيا ويتم ذلك من خلال :

1) السعي الى تحسين العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار من أجل زيادة الاطلاقات المائية التي انخفضت الى أقل من 50% حيث شكلت الازمة المائية أبرز واهم المشاكل التي واجهت الزراعة العراقية.
2) تأهيل المنظومة المائية من السدود والمبازل لتقليل الهدر المائي بالأضافة الى بناء سدود جديدة للاستفادة

من مياه الامطار التي تذهب هدراً دون تحقيق الاستفادة منها مستقبلا.

3) عتماد طرق الري الحديثة كالتنقيط والرش حيث ان الري السيحي هو السائد في العراق وتسببه في هدر كميات كبيرة من المياه بالإضافة الى مساهمته الكبيرة في تملح التربة مستقبلا، بالإضافة الى متابعة التجاوزات المائية من قبل الفلاحين والعمل على رفعها بشكل كامل.

ثالثاً: السعي الى تحسين التكنولوجيا الزراعية من خلال:

1) أدخال المكائن الزراعية المتطورة (الساحبات ، الحاصدات ، المضخات) مما يساهم في اختزال الوقت والجهد والتكاليف الانتاجية من خلال نظام البيع المباشر أو بأقساط ميسرة بصورة لا تثقل كاهل الفلاح وتدفعه للاعتماد على مكائن والآلات قديمة (مندثرة) يكون أثرها سلبيا على الانتاجية الزراعية.

2) دعم وحدات البحث والتطوير الزراعية وتشجيع الباحثين على تحسين طرق الانتاج الزراعي من خلال تحسين نوعية البذور المستخدمة أو اقتراح طرق انتاج جديدة وطرق ري حديثة.

3) أقامة الوحدات والدورات التدريبية للمزارعين والعاملين في الزراعة بمختلف الامكنة والمجالات من أجل التوعية بخطورة المشاكل وتبادل الخبرات والمقترحات لإيجاد حلول مستقبلية من شأنها النهوض بالإنتاجية الزراعية .

رابعاً: ترجع المشاكل في مجال الاسمدة والمبيدات الى الارتفاع الكبير الحاصل في أسعارها بعد 2003 مما يتطلب أيجاد الحلول الملائمة لذلك والتي تنصب على ما يأتي :

1) تشجيع المستورد المحلي على استيراد الأسمدة والمبيدات بكميات كبيرة شريطة تقديم الكبير من خلال الاعفاءات الجمركية وفي نفس الوقت يتوجب على المستورد بيعها بأسعار تتناسب والقدرة الشرائية للفلاح ، فتحقق مثل هذه الاوضاع يساهم في عدم الارتفاع الكبير في سعر السلعة الزراعية المحلية وبالتالي عدم توجه الاستهلاك نحو السلعة المستوردة الارخص نسبيا.

2) ضرورة توفير الدعم الكبير لمنشآت وزارة الصناعة والمعادن المسؤولة عن انتاج الاسمدة والمبيدات والتي تم تدمير عدد كبير منها أثناء فترة الحرب مما يساهم في توفير المواد الاولية للزراعة من جهة ويؤدي الى رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي من جهة أخرى وما يحققه هذا الهدف من التكامل الاقتصادي بين القطاعين الزراعي والصناعي .

3) يعد العنصر البشري من أهم المدخلات الضرورية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين وفي مختلف القطاعات وفي الزراعة العراقية ينبغي العمل على:-

أ) الموائمة بين مخرجات التعليم العالي في المجال الزراعي وبين الاحتياجات الفعلية في المجالات الاستثمارية في القطاعين العام والخاص وعدم الاعتماد على العمالة الاجنبية في هذا المجال وذلك للارتفاع الكبير في اجورهم ،فالدعم يجب ان لا يتوقف عند حدود دعم الزراعة الوطنية بل يجب خلق تكامل بين جميع الجوانب والقطاعات الاقتصادية الوطنية بهدف خلق حالة واسعة من الدعم الشامل.

ب) أعداد برامج تدريبية للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي بهدف حالة من الوعي بمختلف الاحتياجات أو المشاكل التي يتعرض لها القطاع الزراعي والهادفة لزيادة الكفاءة الانتاجية.

العمل على بناء خطط استثمارية فعلية تتصف بالجدية الكبيرة بالإضافة الى خلق بيئة استثمارية جاذبة لمختلف الاستثمارات الاجنبية والمحلية ، يرافقها اتخاذ اجراءات للتقليل من الاغراق السلعي الذي تعيشه الاسواق العراقية التي تعج بمختلف السلع الزراعية ومن شتى الدول وذلك حتى يكون الاستثمار مجدياً وفعالا.

المصادر:

أبراهيم، أبراهيم حربي. (2017). القطاع الزراعي في العراق (المشاكل والمعوقات) ومبادرات الاصلاح للمدة 1990-2009، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، جامعة المستنصرية، السنة الخامسة عشر، العدد 53 .

الأشرم، محمود. (2010). التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربياً)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت.

بشاي، فهمي. (2003). نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الاغذية والزراعة، روما.

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية السنوية بسنوات متفرقة صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة.

حسين، ابتسام علي. (2017). معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق (الحلول والمعالجات)، جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد، *مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية*، العدد 95 ، المجلد 23.

حسين، محمد بدوي، كامل كاظم بشيرالكناني، رسول هادي حسون، (2019). أزمة المياه وعلاقتها بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق (الأسباب الحقيقية والحلول المقترحة). *مجلة العلوم الادارية والاقتصادية*، جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد، العدد 114، المجلد25.

خلف، بلاسم جميل. (2011). أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسب معالجتها، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* - كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد.

خلف، بلاسم جميل. (2015). أشكالية الاستثمار الزراعي وانعكاساته في تنمية القطاع الزراعي في العراق، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس.

دهش، فاضل جواد. (2008). الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراة - جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد.

رسن، سالم عبد الحسن. (2008). التنمية الزراعية ومتطلبات النهوض بالواقع الزراعي لمحافظة القادسية، مؤسسة افاق للدراسات، العدد التاسع.

سالم، رجاء عبدالله. (2006). العلاقة السببية بين مصادر النمو الأقتصادي ومؤشراته في العراق للمدة 1980-2002، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة البصرة - كلية الأدارة والاقتصاد .

طالبي، بدر الدين و صالحي سلمى. (2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، العدد 31.

العكيلي، أسامة كاظم جبار و أكد سعدون. (2012). قياس نمو أنتاجية الموارد في القطاع الزراعي العراقي للمدة (1970-2010)، جامعة كربلاء، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الزراعة.

مجموعة البنك الدولي للأنشاء والتعمير https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart

مليكة، زغيب و قمري زينة. (2009). البيئة الزراعية المستدامة والمنتجات المعدلة وراثياً، *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية*، العدد الخامس، الجزائر.

وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، للمدة 2000-2016.

Jean, R. D. (2006). Institutional Bottlenecks for agricultural development, OECD, development center, March.